

«المؤسسة» تجدد عقود توريد الناftا لمدة عام

نجح وفد من قطاع التسويق العالمي في تجديد مجموعة من عقود توريد الناftا مع عملاء المؤسسة الرئيسيين في أسواق الشرق الأقصى لمدة عام تبدأ من أبريل 2014 وتنتهي في مارس 2015، وعلمت «الانباء» ان المفاوضات مع العملاء أسفرت عن الاتفاق على أسعار جديدة تعادل متوسط نشرة «بلاتس» للخليج العربي لمنتج الناftا». وأجرى وفد قطاع التسويق مفاوضات استمرت أسبوعا عقدت في سنغافورة مؤخرا لتجديد العقود، وأفادت بأن مؤسسة البترول تجدد عقود الناftا 3 مرات سنويا في شهر أبريل وأغسطس وديسمبر موضحة ان قيمة عقود الناftا التي تجدها المؤسسة سنويا تقدر بنحو 6 مليارات دولار وتقدر كمياتها بنحو 6 ملايين طن.

صفحة أسبوعية متخصصة

تهتم بأخبار النفط والغاز

إعداد: أحمد مغربي

a.maghraby@alanba.com.kw

النفط والغاز

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

قطاع التسويق بمؤسسة البترول يسلك أسهل طريق بالتفاوض مع العملاء العالميين

الكويت تخسر ملايين الدولارات بعقود النفط الجديدة



الكويت تقدم خصم دولار عن كل برميل نفط في عقود التسويق الجديد

كشفت مصادر نفطية في مؤسسة البترول الكويتية لـ«الانباء» ان قطاع التسويق العالمي انتهى من صياغة 90٪ من العقود طويلة الأجل لتوريد النفط الخام لزبائن الكويت في جنوب شرق آسيا، حيث قدم القطاع خصومات وتسهيلات تقدم لأول مرة للزبائن، وذلك لمواجهة المنافسة الشرسية التي تتعرض لها الكويت من بعض الدول المزودة للنفط والعائدة بقوة مثل إيران والعراق.

وبحسب المصادر، فإن الكويت ستقدم خصومات تصل إلى دولار عن كل برميل نفط يتم تصديره وفقا للعقود، وذلك لبعض العقود الاستراتيجية وليس لكل العقود. وفسر محللون نفطيون ذلك بأن عوائد الكويت النفطية قد تتراجع في السنوات المقبلة وفقا لكمية النفط الخام التي ستقدمها الكويت حسب العقود المخفضة.

ونكرت أن الكويت ستقدم حاليا تسهيلات في سداد العملاء لأي شحنة نفط تصل إلى 60 يوما، وهذه العقود لا تشمل أي فائدة تأخير في السداد خلال مدة الستين يوما، وذلك عكس ما

فترات السداد تمتد

إلى 60 يوماً من

دون فوائد لمواجهة

المنافسة الإقليمية

الشرسة

كان معمولاً به في العقود السابقة والتي كانت تحتوي على تسهيلات بالدفع تصل إلى شهر لكنها تحتوي على فائدة تراكمية عن كل يوم تأخير في السداد بعد تسلم الشحنة. ومع إلغاء فائدة التأخير، فإن العوائد ستخفص بنحو 500 ألف دولار عن كل شحنة نفط خام تبلغ قيمتها 55 ألف برميل، أي ان الانخفاض

خصم دولار عن

كل برميل نفط..

والغاء الفائدة

التراكمية سيخفف

العوائد

أسواق المنطقة غير النفط الكويتي، إذ بدأت في البحث والتعاقد مع دول مجاورة كالعراق وإيران لتزويدها بالنفط الخام بعلاوات سعرية منخفضة وتسهيلات كبيرة في السداد.

ووصفت المصادر نفسها دخول العراق وإيران على خطى المنافسة بانهما يحاولان «ترويض الحصان الجامح»، والمقصود به نفط الخليج، وذلك عبر طرح نفطيهما بعلاوات سعرية أقل، ما جعل الدول المستهلكة للنفط الخليجي تلهث وراء إبرام عقود مع هاتين الدولتين! وأمام هذا الواقع الجديد، تجد الكويت نفسها مرغمة على مجاراة تغيرات العرض والطلب في الأسواق والحفاظ على عقود نفطية لطلما كانت إستراتيجية منذ سنوات طويلة. لكن المحللين يرون أن الكويت ما زالت أمامها إمكانيات للتفاوض أكبر من مجاراة هذه الدول التي تعاني أزمات سياسية واقتصادية (إيران)، وربما لن تتمكن من إسدائها بالنفط في حال تغيرت السياسة الدولية تجاهها، لكن مصادر أخرى تقول أن قطاع التسويق ذهب للحل الأسهل.

h.mahtat@yahoo.com

@hmahtat

رأي

حمد التريكت

مشروع غاز
الدولفين الخليجي

تأسست شركة «دولفين» في الإمارات عام 1999 وتقوم عملياتها بتوريد ومعالجة الغاز بين دولة قطر ودولة الإمارات، وبدأ تشغيلها عام 2007 وتقوم حاليا بتوريد ملياري قدم مكعبة من الغاز يوميا إلى الإمارات وسلطنة عمان، وتنتج 97٪ من غاز الميثان يوميا لاستخدام وتوليد الطاقة الكهربائية، وهذه تعتبر تجربة ناجحة بكل المقاييس ومؤشرا حيويا يمكن تطويره ليشمل جميع دول الخليج التي باتت تعاني نقصا في توافر مواد اللقيم لإنتاج الكهرباء. لقد باشرت الكويت منذ أكثر من 4 سنوات في استيراد الغاز المسال وتحويله إلى غاز ميثان لاستخدام وزارة الكهرباء، ووفرت بذلك ملايين من الدولارات، والآن تبعتها البحرين على نفس المنوال، لذلك فإن تطبيقا مماثلا لمشروع الدولفين الناجح بين دول الخليج صورة من صور التكامل الخليجي الصناعي الذي تطمح إليه شعوب دول الخليج.

إن الغاز أصبح سلعة نادرة وبدأت قيمته في الارتفاع نسبيا ناهيك عن عدم توافره بكميات في كل دول الخليج باستثناء دولة قطر التي تعتبر من الدول الغنية باحتياجات الغاز وفقيرة بإنتاج البترول، والعكس في دول الخليج الفقيرة باحتياجات الغاز.

إن الداعي للحديث عن هذا المشروع الحيوي هو نجاح التكامل الكهربائي بين دول الخليج والبدء بانتقال الطاقة الكهربائية الفائضة من دولة إلى أخرى، والآن برزت النية والتوجه إلى تبادل الفوائض المائية بين دول الخليج، لذا فما السبب في عدم بلورة مشروع نقل الغاز من دولة قطر الغنية بالغاز إلى بقية دول الخليج، خصوصا في ظل نجاح نفس مشروع الشركة والمسمى «دولفين للطاقة». إن الاستثمار في مشروع مماثل مشترك بين دول الخليج في دولة قطر وتسخير هذا المشروع لتصدير الغاز القطري إلى دول الخليج والتي لا تبعد حدودها جغرافيا عن بعضها البعض لحرى بالنظر إليه من قبل المسؤولين المعنيين في المنطقة.

وعلى المنوال نفسه يمكن تطوير هذه الفكرة لتشمل أيضا الغاز الطبيعي الغني والذي توجد منه كميات كبيرة ضخمة في الكويت ولم يتم استخراجها بعد بشكل تجاري، لإنشاء معامل ضخمة لتكسير الغاز وإنتاج الأيثان بكميات كبيرة وتصديره عبر الأنابيب لإقامة مشاريع بتروكيماوية في دول الخليج، وفتح مجال للاستفادة من الطاقة البشرية وتنميتها في المجال الصناعي وخلق فرص عمل للشباب الخليجي.

إننا في دول الخليج بحاجة ماسة لدراسة مشاريع التكامل الاقتصادي والصناعي خصوصا في ظل المخاطر السياسية المحيطة بنا.

إن المشاريع تبدأ بأفكار بسيطة تحتاج إلى دراسة فنية اقتصادية، ولكن الأهم والأصعب من ذلك هو اتخاذ قرار التكامل الصناعي بين دول الخليج.

تبقى الأفكار حلما إلى ان تتحقق يوما ما.

لحمية الناقلات في المناطق الخطرة ومن القرصنة البحرية

«ناقلات النفط» تستعين بشركات عالمية لتزويدها بحراس أمن

يمكنها المشاركة في تلك المنافسة، مشيرة إلى أن الشركة ستقوم بأخذ الموافقات المطلوبة من الجهات الرسمية ل طرح المراسلة خلال الأيام المقبلة.

وبينت ان ناقلات النفط كانت قد تعاقدت سابقا مع شركة عالمية لمدة عام لتزويدها بأطقم حراسة مسلحة لحماية ناقلات الشركة في المناطق الخطرة التي تزداد فيها القرصنة البحرية، وعقب نجاح الفكرة ارتأت الشركة تعميم نظام الحراسة المسلح لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد.

ونكرت ان الشركة اتخذت هذه الخطوة «بعما استشعرت

علمت «الانباء» من مصادر نفطية مطلعة في مؤسسة البترول الكويتية ان شركة ناقلات النفط طلبت مؤخرا تزويدها بموظفي حراسة على أعلى المستويات للعمل على متن الناقلات التابعة للشركة شريطة أن يكونوا تابعين لشركات عالمية متخصصة في توفير موظفي حراسة مدرين على حماية الناقلات والسفن وفقا لأحدث الوسائل التكنولوجية.

ونكرت المصادر ان مؤسسة البترول اقترحت ان تقوم «ناقلات النفط» بطرح ممارسة عالمية للحصول على تلك الوظائف من خلال تأهيل مجموعة من الشركات العالمية التي

خطورة وتكرار عمليات القرصنة في عدد من المناطق حول العالم»، مبينة ان «ناقلات النفط» تهدف إلى حماية ناقلاتها بعناصر مسلحة ومدربة على التعامل مع مثل هذه العمليات الخطرة.

وأشارت إلى ان التعامل مع الجهات العالمية في تأمين الناقلات جاء بعد موافقات الجهات المختصة في الكويت ومنها وزارة المواصلات ووفقا للمعايير العالمية على ان تصعد هذه الأطقم المسلحة على ظهر الناقلات عند إبحارها في المناطق الخطرة فقط وليس طوال رحلة الناقل.

أكبرها توريد 38 منصة حفر بقيمة 1,7 مليار دولار لمدة 5 سنوات

«نفط الكويت» تتلقى عروض 3 مشاريع كبرى بـ3,5 مليارات دولار

246,7 مليون دينار مركزز تجميع 31. وحول ثاني اقل الأسعار لمرکز تجميع 31 قالت المصادر إن شركة سايبم إيطاليا قدمت عطاءات مالية قدرها 269 مليون دينار للمركز، مشيرة إلى أن قرار رسمية مركز تجميع واحد على شركة واحدة في حين أن كل الشركات تقدمت بعطاءات للثلاثة مراكز تجميع سوف يفتح مجالاً أوسع للتنافسية بين الشركات العالمية ويصبح لدينا 7 عطاءات مالية لكل مركز تجميع وهو ما يشجع على الاختيار بين الشركات.

وفي الجمل قدمت شركة هيونداي للصناعات الثقيلة عرضا بقيمة مليار و17 مليون دينار لبناء الثلاثة مراكز تجميع، وقدمت شركة دايلم عطاء بقيمة 835 مليون دينار، وقدمت شركة لارسن وتيبرو الهندية عرضا بـ 749 مليون دينار، وقدمت شركة اس كيه للهندسة الكورية الجنوبية عطاء بقيمة 763 مليون دينار وأخيرا شركة سايبم إيطاليا عرضا بقيمة 763 مليون دينار.

معمل حقن المياه

وعلى صعيد المشروع الثالث والخاص بإنشاء محطة حقن ومعالجة المياه والنفايات السائلة يهدف تعزيز إنتاج النفط الخام من شمال الكويت قالت المصادر ان شركة دودسال تقدمت باقل العروض المالية بقيمة 267,5 مليون دينار ما يعادل 950 مليون دولار متفوقة على 4 عروض من

شمال الكويت والذي يختص ببناء 3 مراكز تجميع للنفط الخام وذلك لرفع الطاقة الإنتاجية للمنطقة من 700 ألف برميل في اليوم إلى مليون برميل، وتقدمت 7 شركات عالمية من اصل 16 تم تأهيلها بعروض مالية للمشروع الذي يطرح على أساس الهندسة والبناء والتوريد للمراكز الثلاثة التي تحمل أرقام 29 و30 و31 في مناقصة واحدة بشرط أن يفوز مقاول واحد فقط لكل مركز تجميع، مبينة أن الطاقة الإنتاجية لكل مركز تجميع تبلغ 100 ألف برميل يوميا.

وكشفت ان العرض المالي لشركة دودسال الإماراتية حاز اقل الأسعار لمراكز التجميع الثلاثة، حيث تقدمت بعروض 185,4 مليون دينار لمركز تجميع 29 وعرض مالي قيمته 213,8 مليون دينار لمركز تجميع 30 وعرض مالي قيمته 228,1 مليون دينار لمركز تجميع 31، مشيرة إلى إن الشركة سوف ترسي على الشركة إنشاء مركز تجميع واحد فقط ومنح الشركات الـ 6 الأخرى العقدين الآخرين بناء على ثاني اقل الأسعار أو ثالث أقل الأسعار.

وبينت ان شركة بتروفاك البريطانية تقدمت بثاني اقل الأسعار المالية لمركز تجميع 30 وبقيمة مالية قدرها 226,3 مليون دينار، مع العلم ان الشركة تقدمت بعروض مالية معقولة نوعا ما وقرية من عطاءات شركة دودسال الإماراتية، حيث قدمت عطاءات قدرها 194,2 مليون دينار لمركز تجميع 29



نفط الكويت تستعد لاستقبال 38 برج حفر جديدا لتطوير الإنتاج

تسلمت شركة نفط الكويت يوم الخميس الماضي العطاءات المالية الأكبر 3 مشاريع تنفيذها الشركة على مدار السنوات المقبلة والمتخلفة في إنشاء 3 مراكز تجميع جديدة في منطقة شمال الكويت ومشروع إنشاء معمل لمعالجة وحرق المياه المتدفقة شمال الكويت ومشروع توريد 38 برج حفر لمدة 5 سنوات، وقالت المصادر لـ«الانباء» إن القيمة المالية للمشاريع الثلاثة تبلغ 3,5 مليارات دولار وهي من أكبر المشاريع النفطية والتنموية التي ستنفذها الشركة بالإضافة إلى مشروع النفط الثقيل.

وفي تفاصيل المشاريع التي تسلمت الشركة عطاءاتها ذكرت المصادر أن اللجنة العليا للمناقصات في مؤسسة البترول الكويتية تسلمت 5 عطاءات مالية لمشروع عقود توريد 38 برج حفر بنظام التاجير وبقيمة تقديرية قدرها 500 مليون دينار ما يعادل 1,7 مليار دولار، وهو من المشاريع الرئيسية لزيادة خطف الإنتاج وتنفيذ برامج الحفر الكبرى في الكويت والوصول إلى طاقة إنتاجية قدرها 4 ملايين برميل في اليوم بحلول عام 2030.

وأشارت إلى ان مشروع توريد منصات الحفر تم التناقص عليه من قبل 5 شركات عالمية من ضمنها شركتان محليتان هما شركتا برقان لحفر الأبار وشركة الحفر الكويتية، مشيرة إلى أن العطاءات التي تم تسلمها من قبل اللجنة العليا للمناقصات في مؤسسة البترول تنافسية

هدرك X بير

● قدمت مؤسسة البترول الكويتية استئنفا للحكم الصادر بعودة 3 قياديين إلى القطاع النفطي من جديد، وتم تحديد جلسة 23 فبراير الجاري موعدا للحكم، وتعكف الإدارة القانونية بالمؤسسة وبالتعاون مع الفتوى التشريع على دراسة المخارج القانونية والسيساريوهات المقترحة حول عودة هؤلاء القياديين.

□□□

● أصدر نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة في شركة البترول الوطنية خالد العسوي تعميما الأسبوع الماضي يحذر فيه العاملين من نشر معلومات وصور حول أنشطة الشركة والحوادث التي تعرضت إليها بعض الوحدات في المسافي وهو ما يعد مخالفا لائحة الجزاءات المعمول بها في الشركة.

□□□

● لائحة جزاءات جديدة أصدرتها شركة البترول الوطنية تحدد الإنذارات والفصل من الخدمة وفقا لتعليمات جديدة تم تعديلها وفق قانون العمل واعتمدت من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

□□□

● استقبل قطاع التسويق العالمي عطاءات مالية من شركات توريد الغاز المسال في العالم لسد احتياجات وزارة الكهرباء والماء خلال مواسم الصيف المقبلة.

□□□

● قالت مصادر نفطية إن هناك 7 بيوت فقط في مدينة الأحمدية يسكنها أشخاص من غير محدي الجنسية عملا في نفط الكويت 23 عاما تعريقت مساعي الشركة لتطوير المرحلة الأولى من بيوت الأحمدية التي تشتمل على 160 عملا كويتيا.

□□□

● اجتمع مرتقب للمجلس الأعلى للبترول لاعتماد اللائحة الإدارية الجديدة للقطاع النفطي، وستقوم اللجنة المالية المنبثقة من المجلس بمناقشة اللائحة المالية الجديدة التي تم اعتمادها من قبل مجلس إدارة مؤسسة البترول يوم الخميس الماضي.

□□□